الفصل الثانى

تحديات البيئة فى القرن الجديد

مضى أكثر من عام على وداعنا للقرن العشرين ومعه الألفية السادسة من عمر مصر الضارب فى أعماق التاريخ، لنستقبل ألفية جديدة بكل الأمنيات الطيبة فى غد أكثر إشراقا للملايين من أبناء هذا الوطن الغالى.

أما القرن الذى ودعناه فقد شهد العديد من الأحداث الجسام التى كانت تعبر فى النهاية عن آمال البشر وطموحاتهم فى حياة أفضل على سطح هذا الكوكب الذى نسكنه. وشهد هذا القرن ضمن ما شهد صحوة بيئية انطلقت شرارتها الأولى فى بداية السبعينات لتحذر من مخاطر الاعتداء على الموارد الطبيعية. فخلال سنوات طوال منذ مولد الثورة الصناعية فى أوروبا واكتشاف مصادر الطاقة التقليدية مثل الفحم والبترول، ثم قيام العديد من الصناعات الضخمة مثل صناعات الحديد والصلب والألومونيوم والأسمنت وغيرها، لم تأخذ تلك الثورة فى الحسبان اعتبارات البيئة وضرورة منع تدهورها والاعتداء عليها، فكانت النتيجة تلوثا لمصادر المياه والبحار والمحيطات، وتدهورا لنوعية الهواء فى معظم مدن العالم الكبرى، ثم استنزافا للغابات والمساحات الخضراء أدى إلى تدهور فى نوعية الأراضى الزراعية التى

كانت ولا تزال أهم مصادر إنتاج الغذاء فى العالم، وصاحب ذلك أيضا تهديد للملايين من الكائنات الحية التى خلقها الله جلت قدرته لكى تؤدى أدوارا محددة فى توازن منظومة الحياة على سطح الأرض.

ثم شهدت العقود الأخيرة من هذا القرن تحولا فى الفكر الإنسانى لمواجهة مشكلات البيئة بعد أن تبين أنها لا تعرف الحدود الجغرافية، وأن هناك من المشكلات البيئية الخطيرة ما يستلزم تكاتف كل بنى الإنسان فى الشمال والجنوب وفى الشرق والغرب من أجل حماية كوكب الأرض، فعرفنا قضايا تآكل طبقة الأوزون وتغيُّر المناخ وفقدان التنوع البيولوجى والتصحر وغيرها.

ولأول مرة فى التاريخ تتجاوز دول العالم كل صراعاتها الأيديولوجية والسياسية لكى تجلس حول مائدة واحدة لمناقشة كيف تحمى كوكب الأرض. فكانت اتفاقيات البيئة العالمية المعروفة والتى لا زال البعض منها فى بداياته مثل اتفاقية تغير المناخ.

وإن كنا قد استقبلنا قرنا جديدا فإننى أتصور أن السنوات الأولى من هذا القرن سوف تشهد سياسات جديدة فى التنمية الاقتصادية قد تُغَيِّر شكل الحياة فى العديد من بلدان العالم المتقدم. فالتهديدات المحتملة لارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية نتيجة لتصاعد غاز ثانى أكسيد الكربون للغلاف الجوى قد تؤدى فى النهاية إلى إسدال

الستار على حقبة من الزمن ساد فيها البترول سوق الطاقة العالمى وكان المصدر الأساسى لإمدادات الطاقة فى العالم فى نهايات القرن العشرين، والذى قامت بسببه العديد من الحروب كان آخرها حرب الخليج. وأتوقع أن تشهد العقود الأولى من القرن الجديد طفرات هائلة فى تطوير واستخدام تقنيات الطاقة المتجددة خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الهيدروجين الذى سوف يصبح وقود القرن القادم. وأتوقع أن نرى أشكالا جديدة للسيارات ليس لها محركات ولا تعمل بالبترول أو الغاز وإنما تعمل بخلايا الوقود التى تحول طاقة اندماج الهيدروجين مع الأكسجين إلى قوى محركة تسير بها وسائل النقل المختلفة وبحيث يصبح بخار الماء فى النهاية هو العادم الذى يخرج من هذه السيارات وبذلك تقضى على مشاكل تلوث الهواء فى المدن الكبرى مثل القاهرة، كما ستعمل على الحد من ظاهرة تغير المناخ التى تهدد العالم بأسره.

وكما شهدت نهايات القرن الماضى طفرة علمية غير مسبوقة على يد واحد من أبناء مصر العظام والحاصل على جائزة نوبل فى الكيمياء – أحمد زويل – فإننى أتوقع أن يشهد القرن الحالى طفرات علمية وتكنولوجية أخرى فى مجالات الهندسة الوراثية والالكترونيات وتطبيقات الليزر وغيرها من المجالات الجديدة التى سوف تفتح للبشرية آفاقا لا حدود لها لحل العديد من المشكلات التى يعانى منها بنو الإنسان فى كل مكان.

وإذا كنا قد استقبلنا الألفية الجديدة باحتفال يليق بعظمة مصر عند هضبة الأهرام، فإننى آمل أن نبدأ صفحة جديدة فى التعامل مع قضايا البيئة، صفحة نتصالح فيها مع بيئتنا ونعوض لها الكثير مما فات، ولن يحدث ذلك بالنوايا الطيبة والشعارات وعناوين الصحف والمجلات، وإنما سيحدث عندما يدرك كل فرد منا أنه مسئول عن حماية البيئة من أجل الحفاظ على صحتنا وصحة أولادنا وأحفادنا، وسيحدث ذلك بالتأكيد عندما نؤمن إيمانا كاملا بأن العلم هو السبيل الوحيد لحل مشكلاتنا بعيدا عن محاولات الهواة ومحترفى الكلام.

وبمناسبة الاحتفال بالألفية الجديدة كانت جامعة القاهرة قد أقامت احتفالية ضخمة خصصت لمناقشة التحديات التى تواجه مصر والعالم فى شتى المجالات.

وكان لى شرف الاشتراك فى جلسة حول التحديات البيئية التى سوف تحتل قائمة الاهتمامات خلال السنوات الأولى للألفية الثالثة، وكان المتحدثان اثنين من أكبر علماء مصر والعالم فى مجالات البيئة هما العالم المصرى الكبير عبد الفتاح القصاص ثم علم من أعلام البيئة العالمية هو الدكتور مصطفى كمال طلبة.

وقد شرح الدكتور القصاص العلاقات المتشابكة بين النظام البيئى والنظام الاقتصادى خاصة الدور الذى تلعبه التكنولوجيا لتحقيق

التنمية الاقتصادية ثم علاقة ذلك كله بالنشاط الإنسانى حيث الإنسان هو الفاعل الرئيسى فى التنمية وهو المستفيد الأول منها، ثم استطرد فى كيفية عجز الإنسان فى كثير من الأحيان عن حفظ هذا التوازن بين التنمية والبيئة فكانت تلك المآسى التى نعانى منها جميعا من تصحر وتدهور للأراضى إلى تلوث فى موارد المياه إلى فقدان العديد من الموارد البيولوجية التى تساعد على حفظ اتزان النظام البيئى منذ بدء الخليقة وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، ثم كيف أثبتت تجربة السنوات الماضية عجزنا عن فهم التأثيرات البيئية السالبة للتكنولوجيا الحديثة فى التوقيت المناسب، فعلى سبيل المثال فلقد عاش العالم سنوات وسنوات منذ اختراع مادة الـ د.د.ت وهو يستخدمها فى مقاومة الآفات الزراعية وأنتج العالم واستخدم آلاف الأطنان من تلك المادة إلى أن اكتشف العلماء أن هذه المادة تسبب مرض السرطان فتم تحريم إنتاجها واستخدامها فى معظم دول العالم. والأمثلة كثيرة عن تأخرنا فى اكتشاف الآثار الجانبية للتكنولوجيا وكان ذلك سببا رئيسيا فى تفشى العديد من الأمراض فى العالم نتيجة للاستخدام المتزايد للكيماويات فى حياتنا اليومية، وقد حذر العالم المصرى الكبير من مخاطر الاندفاع فى استخدام العلم الحديث ومخترعاته حتى نتأكد من أمان استخدامها على الصحة العامة وضرب مثلا على ذلك بالتليفون المحمول.

وفى نهاية حديثه دعا الدكتور القصاص إلى ضرورة بناء القدرات الوطنية فى الدول النامية ومن بينها مصر حتى يمكنها الفهم الصحيح للاتزان المطلوب بين البيئة والتنمية.

أما الدكتور مصطفى طلبة فقد ذكرنا أننا ندخل القرن الجديد ونحن نحمل معنا معظم إن لم يكن كل تحديات البيئة التى واجهتنا فى القرن الماضى، إذ عجز العالم وبكل أسف عن إيجاد حلول كاملة للعديد من هذه المشكلات فلا تزال مشاكل تلوث الموارد البيئية تعانى منها معظم شعوب العالم النامى التى تمثل نحو ٨٠٪ من سكان كوكب الأرض ولا زال العالم يكافح من أجل الحفاظ على الأراضى الزراعية ومنع تدهورها وهى مصدر إنتاج الغذاء فى العالم، كما لا زالت تهديدات تغير المناخ تبحث عن حلول للتأقلم معها أو للحد من آثارها.

وأخيرا فقد سرد الدكتور طلبة مجموعة أخرى من التحديات التى سوف تضاف لتحديات القرن الماضى وخص بالذكر قضية التجارة والبيئة وقضية الموارد المائية وضرورة إدارتها بطريقة رشيدة. كما دعا إلى ضرورة البدء فورا فى تأهيل صناعتنا الوطنية حتى يمكنها مواجهة تلك التحديات وإلا سوف تجد نفسها فى مأزق خلال السنوات القادمة، كما طالب بإشراك الشباب - أصحاب المستقبل - فى تفهم تلك القضايا وإعدادهم لمواجهة تلك التحديات فى المستقبل القريب.

وفى نهاية هذا اللقاء الرائع طلب منى أن أتحدث لدقائق معدودة حول ما أراه تحديا للبيئة فى مصر خلال القرن الجديد.

وكان جوابى بلا تردد هو التنمية البشرية وكل ما يتصل بها خاصة بناء القدرات الوطنية اللازمة للإدارة البيئية فى مصر على أسس تتناسب مع المتغيرات العالمية الجديدة، فنحن فى أمس الحاجة إلى جيل جديد من الشباب يدرك الأبعاد المختلفة للقضايا البيئية السابق ذكرها، فهذه الأبعاد دائما تتضمن اعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية، اعتبارات تتعلق أحيانا بقيم المجتمع والثقافات السائدة فيه، كما تتعلق أيضا بتوازن المصالح فى هذا المجتمع وحق الناس الفقراء فى إيجاد فرص عمل لأبنائهم وفى ذات الوقت حقهم فى كوب ماء نظيف وفى مسكن مناسب وغذاء صحى وهواء نقى، وأوضحت أن قضية بناء القدرات ترتبط ارتباطا وثيقا بقضايا التعليم وضرورة استجابة نظام التعليم فى جميع مراحله لهذه التحديات حتى يصبح لدينا خريج يتلقفه سوق العمل لينتج ويبدع لا لينضم إلى طوابير البطالة المقنعة فى مكاتب الأجهزة الحكومية، ولا ينفصل ذلك عن ضرورة وجود نظام للتدريب والتعليم المستمر حتى يتم إعداد كل ما نحتاجه من كوادر مدربة فى شتى تخصصات الإدارة البيئية وقد أصبحت كثيرة ومتشعبة، وأخيرا فإن ذلك مرتبط أيضا بزيادة وعى المجتمع بأهمية البيئة وعلاقتها بالتنمية وتأثيرها

المباشر على حياة الناس اليوم وغدا، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال إعلام واع ووسائل اتصال حديثة واستخدام لأحدث ما جاءت به ثورة المعلومات من تقنيات.

وإن كان لى أن أذكر واحدة أو اثنتين من قضايا البيئة التى سوف تشغل بال العالم خلال السنوات القادمة فإننى أعتقد أن قضية التجارة والبيئة وما سوف يحدث بعد «سياتل» سوف يكون له آثار بعيدة المدى على مستقبل التنمية فى العالم، كما أن قضية التغيرات المناخية التى لا زال العالم يتفاوض بشأن كيفية مواجهتها سوف تكون أيضا على أجندة العلاقات الدولية لسنوات عديدة قادمة فلم يكن بروتوكول كيوتو إلا بداية لطريق طويل، أخيرا فإن بروتوكول الأمان الحيوى الذى تم توقيعه مؤخرًا فى مونتريال سوف يفتح المجال لتحديات جديدة حول التكنولوجيا الحيوية والمنتجات المهندسة وراثيا وما يرتبط بذلك كله من قضايا اقتصادية وأخلاقية واجتماعية يجب أن نستعد لمواجهتها من الآن.

وبمناسبة الحديث عن الألفية الجديدة فدائما ما يثير فينا قدوم عام جديد آمالا عريضة نحو المستقبل على الرغم من أننا شعب مولع بالحديث عن الماضى ومآثره المجيدة والحضارة التى يزيد عمرها عن سبعة آلاف عام، ولم نعد نهتم بالمستقبل وما يحمل لنا من تطورات، وشغلتنا هموم الحاضر ومشكلاته عن التطلع للمستقبل

بموضوعية وبعيدا عن أحلام اليقظة التى غالبا ما تنتهى إلى سراب. وعلى الرغم من أن هناك المئات من المؤسسات الدولية ومراكز البحوث المنتشرة فى دول العالم بأسره - وليس لها من شاغل سوى البحث فى قضايا المستقبل والبحث أيضا فى الخيارات المتاحة فى شتى شئون الحياة - فقلما نجد بين مؤسساتنا العلمية والبحثية ما يهتم بعلوم المستقبل، وما يتناول بعضا من قضايا ذلك المستقبل بالبحث والدراسة والمناقشة، وكأننا أمة تسير إلى مصير لم يتحدد كالقدر الذى لا يعلمه إلا الله جلت قدرته. ولقد حاولت أن أنظر إلى المستقبل لأتعرف على بعض القضايا التى ستلعب دورا مؤثرا فى حياتنا خاصة فى الأمور المتعلقة بالموارد الطبيعية والبيئة وذلك بحكم المهنة. واخترت من بين تلك القضايا عددا محدودا رأيت أنه من المفيد أن أشير إليه فى عجالة سريعة.

وأول تلك القضايا هى قضية الموارد المائية وندرتها كما وكيفا، حيث تشير معظم الدراسات الدولية إلى أن تلك القضية ستحتل الأولوية فى القرن الحادى والعشرين على مستوى العالم بأسره. فالزيادة السكانية المضطردة وسوء استغلال الموارد المائية المتاحة، والاعتداءات المتكررة عليها وتلويثها بالمخلفات السامة سوف تؤدى باستمرار إلى تفاقم مشكلة الندرة وزيادة أعداد بنى البشر الذين يعانون من الفقر المائى، وفى مصر انخفض نصيب الفرد من المياه وسوف يستمر ذلك بانتظام ما لم نغير من سلوكياتنا وأساليب إدارتنا

لمواردنا المحدودة من المياه، وما لم يحدث تناسق وتناغم بين سياستنا الزراعية والصناعية والسكانية والمائية.

فمشكلات زراعة الأرز والقصب مؤخرا لا يمكن مناقشتهما بعيدا عن إدارة الموارد المائية.

ويرتبط بتلك القضية ظاهرة بيئية أخرى أصبحت حديث العالم فى السنوات الأخيرة. فالعلماء يحذرون من ارتفاع درجة حرارة الأرض ويتوقعون زيادة فى هذا الارتفاع خلال السنوات القادمة سوف تحدث خللا بيئيا لا زالوا غير قادرين بدرجة كبيرة على حساب نتائجه. ولقد بدأت شركات التأمين الكبرى فى العالم تراجع حساباتها فى التأمين على المشروعات الكبرى ضد المخاطر البيئية غير المتوقعة والتى بدأ العالم يشهد مقدمات لها من أعاصير وفيضانات وعواصف مدمرة.

ولا يمكن الحديث عن تغير المناخ دون النظر إلى مستقبل صناعة البترول فى العالم، فالذهب الأسود بدأ يفقد بريقه أمام البدائل الأخرى كالغاز الطبيعى وبدأت شركات البترول العملاقة تتكلم عن تحويل الذهب الأسود إلى منتجات خضراء لا تلوث البيئة وتفى بحاجات العالم من الطاقة، ورأيت بعينى كيف نجحت إحدى شركات البترول العالمية فى فصل الكربون عن البترول وإنتاج الهيدروجين الذى يعد وقود القرن الجديد.

وتأمل عزيزى القارئ كيف يمكن لأسلوب حياتنا وأنماط استهلاكنا أن تتغير لو توقفنا عن استهلاك البترول وتحولنا مثلا لاستخدام الهيدروجين.

صدقونى ذلك ليس ببعيد فما هى إلا سنوات قلائل ونرى سيارات تجرى فى الشوارع ولا يصدر منها أية انبعاثات تضر بالبيئة، وشكرا للهيدروجين المستخرج من البترول وهو المتهم الأول فى الوقت الراهن بتلويث البيئة.

ولا زلت أتأمل معك عزيزى القارئ ما يمكن أن يأتى به المستقبل القريب.. ولا يمكن أيضا الحديث عن بدائل الوقود النظيف بمعزل عن قضايا التجارة العالمية وعلاقتها بالبيئة. فكل اتفاقيات البيئة العالمية لها تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على حرية التجارة الدولية، فالعلاقة بين قضايا البيئة وقضايا التجارة أصبحت وثيقة بعد أن بدأت الدول الصناعية المتقدمة فى فرض مجموعة كبيرة من المعايير البيئية يجب أن تتوافق معها وارداتها قبل السماح لها بالعبور. يحدث ذلك رغم وجود منظمة التجارة العالمية وبمباركة منها، وفى خضم الحديث عن قضية الصادرات المصرية وضرورة نموها كإحدى الوسائل الأكثر فاعلية لاستعادة الحيوية والعافية لاقتصادنا الوطنى، فلقد رأيت فقط الإشارة إلى البعد البيئى فى تلك القضية والذى لم يأخذ حقه فى النقاش الدائر منذ سنوات.

ويجرنى الحديث عن التجارة والبيئة للحديث عن التجارة الإلكترونية التى أصبحت تمثل نحو ثلثى حجم التجارة العالمية، وكيف نجحت ثورة المعلومات فى فرض إرادتها وجبروتها ودفعت أنماطا جديدة من التعاملات لكى تأخذ مكان الصدارة حتى إن أسواق العالم بدأت تأخذ ملامح جديدة مختلفة لكى تتحدث تلك اللغة الجديدة بكامل مفرداتها، وهنا أيضا يجب ألا نتحدث فى ذلك بعيدا عن محاولاتنا المستميتة لزيادة الصادرات المصرية، فهل أعددنا العدة للحديث بهذه اللغة الجديدة والتى لن يفهم العالم غيرها خلال سنوات قادمة أو سنظل أسرى لغتنا القديمة التى لن يفهمها عالم القرن الجديد، وحينئذ سنكون كمن يؤذن فى مالطا.

قضية أخرى لا تقل أهمية عما سبقها وهى قضية الهندسة الوراثية والتقدم المذهل الذى يحدث فيها فى الوقت الراهن، وكيف تمكن العلماء من فك الرموز الأولى من شفرة الجينات الوراثية للإنسان، وكيف سيفتح ذلك آفاقا غير مسبوقة فى علاج الأمراض، ثم كيف يمكن أن يرتبط ذلك بقضية السلامة الأحيائية والغذاء المحتوى على مواد مهندسة وراثيا وعلاقة تلك المواد بالبيئة وصون التنوع البيولوجى. وعلاقة ذلك كله بحرية التجارة العالمية وحق كل دولة فى الحفاظ على تراثها الحيوى ومخزونها من الموارد البيولوجية. وإن لم نسرع فى الإعداد لجيل جديد من شباب العلماء الدارس لتلك القضايا والمتعمق فى علاقاتها بالنواحى الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية فسوف نجد أنفسنا كالتائه فى الصحراء يسير بلا هدى إلى مصيره المحتوم. وأرى أن مصر تملك من أبنائها ثروة غالية قادرة على صنع مستقبل مشرق بعيدا عن محترفى الفهلوة وبائعى الكلمات.

وفى محاولة لاستقراء المستقبل أصدرت المخابرات المركزية الأمريكية فى شهر ديسمبر من عام ٢٠٠٠ تقريرا عن العالم حتى عام ٢٠١٥، وقد تناول هذا التقرير بالشرح والتحليل مجموعة من الكتاب فى الصحف والمجلات المصرية ركزوا معظم اهتمامهم بقضايا الشرق الأوسط وما ورد فى هذا التقرير خاصة القضايا الاقتصادية والسياسية، وتباينت الآراء والتعليقات كالعادة رغم أن هذا التقرير لم يكن الأول من نوعه إذ سبق لنفس الوكالة إصدار تقرير فى عام ١٩٩٧ عن مستقبل العالم حتى عام ٢٠١٠.

والتقرير الموجود على الإنترنت هو ملخص لمجموعة كبيرة من الدراسات قامت بها مجموعات من الباحثين فى مراكز الدراسات المستقبلية المنتشرة فى الجامعات ومراكز البحوث الأمريكية، والتى طلبت منها وكالة المخابرات الأمريكية استشراف التطورات المستقبلية حتى عام ٢٠١٥ فى شتى القضايا التى ستؤثر فى العلاقات الدولية خلال هذه الفترة خاصة ما يمس منها الأمن القومى الأمريكى.

ولعله من المفيد لنا أن نعى أهمية تلك الدراسات التى تضع سيناريوهات متعددة لمواجهة التطورات فى عالم يموج بالمتغيرات

المتسارعة حتى لا يُفاجأ صانعو القرار بما قد يحدث وتصبح قراراتهم مجرد ردود أفعال لما يجرى حولهم ويؤثر فى صميم الحياة اليومية للبلايين من سكان الكرة الأرضية.

ومن الواضح أن قضايا الموارد الطبيعية والبيئية جاءت ضمن المحددات التى ارتآها واضعو هذا التقرير والتى توقعوا أن يكون لها تأثير على شكل العالم خلال الخمسة عشر عاما الأولى من الألفية الثالثة.

وأول تلك القضايا وأهمها قضية الموارد المائية المرتبطة بالزيادة السكانية حيث من المتوقع أن يبلغ سكان العالم عام ٢٠١٥ نحو ٧.٢ بلايين نسمة سيعانى منهم نحو ٣ بلايين نسمة من نقص الموارد المائية خاصة فى أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا والصين.

كما توقع التقرير أن تكون محدودية الموارد المالية عاملا من عوامل القلاقل والصراعات فى العالم فى بعض المناطق التى تعانى من ندرة المياه. أما ثانى تلك القضايا فكانت قضية الطاقة حيث يرى الباحثون أن مصادر الطاقة الحفرية وهى الفحم والبترول والغاز الطبيعى ستظل تلعب الدور الرئيسى فى إمدادات الطاقة فى العالم على الرغم من المخاوف البيئية المرتبطة بذلك خاصة فيما يتعلق بقضية التغيرات المناخية. أما الطلب المستقبلى على الطاقة فى العالم فسوف يزيد بنسبة ٥٠٪ نتيجة للنمو الاقتصادى والزيادة السكانية لكن غالبية هذا الطلب ستأتى من دول شرق آسيا خاصة فى الهند

والصين، والتى ستعتمد بالدرجة الأولى على إمدادات البترول والغاز من منطقة الخليج ولن تعتمد الدول الغربية إلا على نحو عشر إنتاج البترول من هذه المنطقة.

●●●

ويستطرد التقرير الهام ليتوقع عدم حدوث أية أزمات حادة فى الطاقة أو أى ارتفاعات مستمرة فى أسعارها مثل تلك التى حدثت من قبل فى أوائل السبعينات وفى أثناء حربى الخليج الأولى والثانية. أما عن البدائل للطاقة الحفرية فمن المتوقع أن يستمر الاتجاه الحالى لتحسين كفاءة الخلايا الشمسية، كما ستتحسن كفاءة استخدام الطاقة فى العالم نظرا للاتجاه المتزايد للصناعات محدودة استخدام الطاقة مثل صناعة المعلومات والإلكترونيات والاتجاه نحو بدائل الطاقة النظيفة فى قطاع النقل مثل خلايا الوقود.

ولقد كان التقرير متشائما عند مناقشة قضايا البيئة العالمية إذ يستمر التدهور فى نوعية الأراضى وفقدان التنوع البيولوجى حيث لن تستطيع الاتفاقيات الدولية أن تحد من هذا التدهور، كما لن يفلح بروتوكول مونتريال لحماية طبقة الأوزون والذى يجرى تنفيذه بنجاح فى استعادة صحة طبقة الأوزون التى تآكلت إذ يحتاج ذلك إلى نحو خمسين عاما على الأقل، مما قد يتسبب فى بعض المشكلات الصحية فى بعض دول العالم خاصة فى النصف الجنوبى للكرة الأرضية.

أما بروتوكـول (كيوتـو) الخـاص بخفـض انبعاثـات ثـانى أكسـيد الكربون المتسبب فى ظاهرة تغـير المنـاخ، والـذى فشلت المفاوضـات الدائرة حوله حتى الآن فى وضعه موضع التنفيذ، فقد كـان التقرير منحازا لموقف الحكومة الأمريكية التى فشلت حتى الآن خـلال إدارة كلينتون فى أن تقنع الكونجرس الأمريكى بالتصديق عليه، لـذا فـإن المراقبين يتوقعون استمرار هذا الموقف للإدارة الجديدة المعروف عنـها انحيازها للضغوط التى تمارسها شركات البترول العالمية وغيرهـا مـن أصحاب المصالح التى تقف بشدة أمام تنفيذ هذا الاتفاق.

●●●

وعلى الرغم من ذلك فإن التقرير يتوقع أن تستمر الجهود المبذولة حاليـا خاصـة مـن جـانب بعـض الحكومـات والشـركات متعـددة الجنسيات لخفض الانبعاثات حتى فى الدول النامية وفى غيبـة مـن البروتوكول الملزم قانونا.

إلا أن الباحثين يتوقعـون أن يكـون بروتوكـول كيوتـو وبروتوكـول الأمان الحيوى أحد القضايا الخلافية فـى العلاقـات البيئيـة الدوليـة خلال السنوات القادمة، ويأتى ذلك أيضا متسـقا مـع موقـف الإدارة الأمريكية من كلا الاتفاقيتين، حيث ما زالت المفاوضات جارية حول حرية انتقال المواد البيولوجية وراثيا عبر الحـدود ومـدى تأثـير ذلـك على الصحة العامة والموارد البيولوجية خاصة فى الدول النامية.

أما عن مشكلات البيئة المحلية التى تعانى منها الدول النامية ودول شرق أوروبا، فمن المتوقع أن تزداد حدتها نتيجة للنمو الاقتصادى والزيادة السكانية وزيادة معدلات التنمية الحضرية خاصة فى المدن الكبيرة مثل لاجوس وبكين وغيرها.

إلا أن محاولة بعض دول أوربا الشرقية الانضمام للاتحاد الأوروبى سيكون من أهم الدوافع لأن تعمل تلك الدول على تحسين نوعية البيئة لديها كشرط لهذا الانضمام فهل سيكون ذلك أيضا دافعا لنا هنا فى مصر خاصة بعد توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبى؟

ملاحظة أخيرة حول هذا التقرير الهام، إنه فى النهاية مجموعة من التوقعات المستقبلية المستندة إلى آراء الخبراء ودراساتهم المستفيضة والتى قد تخطئ وقد تصيب لكنها بالتأكيد ليست ضربا من قراءة الفنجان الذى يمارسه البعض على سبيل اللهو أو دغدغة مشاعر البسطاء والحالمين.

وما أحوجنا لمثل تلك الدراسات التى تستشرف آفاق المستقبل تنير لنا الطريق وتحدد ملامح البدائل الممكنة لكى تستمر مسيرة الحياة فى بلادنا. خاصة والعالم يندفع بسرعة غير مسبوقة إلى آفاق غير محدودة من الفرص الهائلة للقادرين والساعين نحو مستقبل أفضل فهل تعيد مراكز صنع القرار فى مصر قراءة هذا التقرير؟ أتمنى ذلك.